نظرة في سياسة الدخول

للدكتور علاء شفيق الراوى*

ان سياسة الدخول تهدف الى تحقيق غرضين اساسيين هما : ضمان تقدم اقتصادى متوازن من ناحية وتوزيع عادل من ناحية ثانية . والمقصود من الغرض الاول هو ابقاء معدل الزيادة فى الدخول النقدية فى الفترة الزمنية الطويلة فى حدود معدل زيادة الانتاج الوطنى وذلك من أجل الوقوف بوجه التضخم النقدى الذى حصل منذ الحرب العالمية الثانية فى معظم دول العالم . وظاهرة التضخم هذه تعتبر ظاهرة اصيلة فى اسبابها ونتائجها .

فبدون الدخول فى تفاصيل اسباب ارتفاع الاسعار وهى كثيرة ، من المكن التأكيد على نقطتين اساسيتين :

١ — يتميز الاقتصاد المعاصر بوجود النقابات التى تستطيع ان تلعب دورا مهما فى تحديد مستوى الاجور ، ومن الطبيعى أن تطالب النقابات بزيادة الاجور بصورة مستمرة مما يؤدى احيانا الى ظهور التضخم نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج . ومن المعروف أن السلطات النقدية لا تستطيع مقاومة هذا النوع من التضخم بسهولة . فتقييد الائتمان أو زيادة الضرائب التى تستخدم اعتياديا لمقاومة التضخم سوف تؤدى فى هذه الحالة الى نتيجة واحدة هى الحد من النشاط الاقتصادى

---

* الدكتور علاء شفيق الراوى مدرس الاقتصاد بالجامعة الليبية ، حصل على ليسانس الحقوق من الكلية العراقية سنة ١٩٥٣ ، ودرس فى فرنسا حيث تحصل على شهادة دكتوراه الدولة فى العلوم الاقتصادية سنة ١٩٦٠ م ، ودرس فى الجامعة العراقية لمدة ثلاث سنوات .

ومن ثم ظهور البطالة . وسينجم عن ذلك ليس فقط الاضرار بعـدد قليل من الاشخاص على حد قول بعض الاقتصاديين[1] ، والذى يعتبر من الناحية الاجتماعية غير مقبول ، وانما صعوبة المحافظة على ثبـات الاسعار اذا كانت الصناعات التى تقلص نشاطها من الصناعات المتزايدة الانتاج اذن يجب التدخل فى مرحلة تكوين الدخول اذا اريد عـدم التضحية بالتقدم الاقتصادى والتشغيل الكامل من اجل ثبات قيمـة النقود .

٢ — أما النقطة الثانية التى يجب التأكيد عليها بالنسبة للاقتصـاد المعاصر فهى ضرورة التوفيق بين اتجاهات الاستثمارات الخاصة التى تهـدف الى الحصول على أكبر ايراد ممكن من ناحية واشباع بعض الحاجات الجماعية عن طريق القيام ببعض الاستثمـارات العامة والتى ربمـا يؤدى نقصها الى تباطوء التقدم الاقتصادى من ناحية ثانية[2] . ففى الانظمة المختلطة يوجد تقسيم للاختصاص بين القطاع العام والقطـاع الخاص .

ومن الملاحظ بصورة عامة أن المبادرات الخاصة تعطى الاولوية الى القطاعات الاكثر ايرادا دون الاهتمام بالحاجات العامة التى لا تعطى ايرادا بشكل مباشر ولا يمكن ان تكون مجال مساومة فى السـوق (كالتعليم ، اعداد اليد العاملة ، البحـث العلمى ، الصحة العامـة ، الطرق ، الخ . .)

ويعود على القطاع العام تقليديا اشباع هذه الحاجات دون الاهتمام بالايراد. يوجد اذن فصـل بين التكلفة المباشرة للاستثمار المنتج فى المشروع الخاص وبين التكلفة غير المباشرة (الاجتماعية) التى يتطلبها هذا الاستثمار لتغطية الحاجات الجماعية التى تنجم عنه (كالسكن ،

---

(1) J. Marchall, Cours d'Economie Politique, 2'annee de licence, 1963, P. 340 etS.

(2) Trentin, Politique des Revenus et Planification, Les Temps Modernes, aout-Septembre, 1964, P. 368.

والمدارس ، والبناء التحتى بصورة عامة) . واشباع هذه الحاجات الجماعية الناشئةمن اقامة المشاريع الخاصة يبقى تحت لعل وعسى بسبب عدم حسابها مقدما فى التكلفة الكلية للمشاريع ، وذلك لان اشباع هذه الحاجات يعتمد على الموارد المالية للهيئات العامة وبالتالى على ما يتحمله الافراد من ضغط مالى ومن تحديد لاستهلاكهم الخاص .

أما بالنسبة للنتائج المترتبة على اتجاه الاسعار نحو الارتفاع فنستطيع القول بأن التضخم لا يمكن أن يكون ضارا الا فى الحالات التى يتعرض فيها توازن المدفوعات الخارجية للخطر ، واذا تركنا هذه المشكلة جانبا فأن التضخم ظاهرة نافعة حيث أنها تساعد على التطور الاقتصادى ، ويذكر فى هذا الصدد رأى (سليشتر)[1] الذى يقول : « بأن التضخم هو أقل ثمن يجب أن يدفع لاجل تحريك أنتقال الاموال بين الصناعات والاعمال فى اقتصاد متحرك (ديناميكى) ومن أجل تجنب الكساد الاقتصادى والاستفادة من التقدم التكنولوجى السريع وكذلك فسح المجال للنقابات بمطالبة المشاريع بتحسين احوال العمال وانتاجية العمل » . أما (جون مارشال) فيرى بأنه « بدون معدل معين من التضخم سنويا يصعب الاحتفاظ بمعدل عال من التطور الاقتصادى فى عدد كبير من الدول[2] » .

وبالاضافة الى ما تقدم نستطيع أن نؤكد ضرورة تدخل السلطات العامة فى مرحلة تكوين الدخول وذلك لغرض التوفيق بين ثبات قيمة النقود من ناحية وتحقيق تشغيل كامل ونمو اقتصادى منتظم من ناحية ثانية ، كذلك فأن تدخل السلطات العامة فى مرحلة تكوين الدخول يجنبنا كثرة وسعة التدخلات المعدلة للتوزيع . وعدالة التوزيع هى الغرض الثانى الذى تهدف سياسة الدخول الى تحقيقها ، فكيف تتحقق اذا عدالة التوزيع فى نطاق سياسة الدخول ؟

أنه عندما يتحدد معدل معين لزيادة الدخول النقدية بشكل يتفق مع ثبات الاسعار يصبح من المفيد تطبيق هذا المعدل على تطور أى نوع من أنواع الدخول

---

(1) Slichter, on the side of inflation, Harverd Business Review, Sept. October, 1957.

(٢) انظر جون مارشال ، المرجع السالف الذكر ص – ١٦٧ .

بدون تمييز وقد اتبعت المملكة المتحدة هذه الطريقة الى الآن حيث تعتبر سياسة الدخول وسيلة من وسائل مكافحة التضخم عن طريق تكاليف الانتاج . أما فى دول أخرى فتعطى أهمية أكبر الى الاعتبارات الاجتماعية ، ويعتبر وضع الدخول الحالى ليس بأحسن وضع ممكن ، وانه يجب الاستفادة من الاموال الاضافية التى يحصل عليها التطور الاقتصادى لغرض تصحيح توزيع الدخل وعلى كل حال فأن أية سلطة خارجية لا تستطيع التدخل فى موضوع الدخول النقدية دون أن تتدخل بشكل او بآخر فى توزيع الدخل الحقيقى بين الافراد وبين الجماعات .

من هنا يمكن أن يظهر تفسيران للعمل المصحح لتوزيع الدخل فى نطاق سياسة الدخول :

الاول : ويمكن اعتباره كلاسيكى حيث أنه يماثل بين تصحيح توزيع الدخل وبين التقليل من الفوارق فى الدخول ، وهذا مطلب قديم يرمى الى التخفيف من حدة الفوارق الموجودة بين دخول مختلف القطاعات وفروع الانتاج ، والكفاءات والاجناس الخ . . وتصحيح توزيع الدخل اذا اخذ بهذا المعنى يتميز بثلاثة مميزات:

أ) فى بادى الامر ان تصحيح توزيع الدخل اذا اخذ بهذا المعنى ليس له دائما تبرير اقتصادى ، فالتقليل من الفوارق فى الدخول يمكن أن يساهم فى زيادة الميل للاستهلاك فى المجتمع وبالنتيجة يزيد من الاستهلاك الخاص الذى قد يراد اصلا تخفيضه. ويمكن أيضا ان يلحق ضررا «باللزوجه» الضروريةلعناصر الانتاج وذلك بالقضاء على المحرك للانتقال الذى هو عبارة عن الفوارق بين دخول مختلف القطاعات والفئات الاجتماعية والمهنية .

بلا شك يمكن الاعتراض على ما تقدم بالقول بأن التقليل من الفوارق فى الدخول قد لا يلحق ضررا بفعالياتها الوظيفية ، الا أن المشكلة هى معرفة الحد الذى يكون عنده الفارق وظيفيا نافعا الا انه اجتماعيا غير مقبول .

ب) ومن ناحية ثانية ان تغيير التوزيع بالشكل الذى يؤدى الى تقليل الفوارق يستند على مفهوم العدالة ، فمن الناحية الانسانية كل فرد أو كل فئة اجتماعية قد تعتبر نفسها مغبونة بالنسبة لفئات معينة فى المجتمع الا أنها تنسى كونها تتمتع بميزات كثيرة بالنسبة لفئات أخرى . اضف الى ذلك ا ن التدرج فى

الدخول لا يعتبر وحده صفة مميزة للفوارق الاجتماعية بل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بعض الشروط الاخرى (كمدة العمل وشدته ، ضمان الاستخدام ، الفراغ والمنافع الاجتماعية الخ . .)[1]

ج) واخيرا ان السياسة الاجتماعية الرامية الى التقليل من الفوارق لصالح المحرومين طبقت دائما بشكل أو بآخر قبل مجرد التفكير بوضع سياسة للدخول ، فاذا بقيت العدالة الاجتماعية محتفظة باهميتها فمن المفيد اذن البحث عن امكانية ادخالها ضمن برنامج عام يتفق والتوازن الاقتصادى[2] .

ثانيا : اما التفسير الثانى للعمل المصحح للتوزيع فيستند على التوسع فى مفهوم التوازن الاقتصادى .

أ) فبالنسبة للتقليد الكينزى يتحدد التوازن الاقتصادى العام بالمساواة بين الادخار والاستثمار . أى ان : خ = ث

الا أن هذا التعريف يهمل ظواهر التوزيع ، فمن ناحية لم يأخذ كينز بعين الاعتبار سوى ميل واحد للادخار هو : خ = $\frac{\text{خ}}{\text{ل}}$ حيث يرمز الحرف (ل) للدخل واعتبره صحيحا بالنسبة لكل الفرضيات ، بينما توجد اختلافات كبيرة بين المجموعات الاجتماعية والمهنية فيما يخص ميلهم للادخار وميلهم للاستهلاك. ومن ناحية ثانية يهمل كينز ظاهرة كون هذه المجموعات الاجتماعية قد انتظمت فى نقابات واصبحت قادرة على تغيير التوزيع عن طريق ممارسة نشاطها فى المطالبة بتعديل ما تستلمه من دخول .

ومن أجل الرد على الاعتراض الاول نرى أن بعض الكتاب من الكينزيين الجدد يقسمون السكان الى مجموعات ، وكالدور **N. Kaldor** بصورة خاصة يأخذ بعين الاعتبار اصحاب الارباح واصحاب الاجور ، فاصحاب الارباح يوجد عندهم ميل للادخار مرتفع ولنرمز له بالحرف (أ) أما أصحاب الاجور فميلهم للادخار ضعيف ولنرمز له بالحرف (ب) ، واذا كان الحرف (ر) يرمز للربح والحرف (ج) يرمز للاجور والحرف (ل) يرمز للدخل القومى ، أى أن :

ل = ر + ج

(1) Goetz - Girey, La politique des salaires, 1962, P. 12 et S.
(2) J. Lecaillon, Croissance et politique des revenus, Paris 1964, P. 103.

والتوازن الاقتصادى العام يمكن ان يتحدد بالمعادلة التالية :

$$ث = خ = ا ر + ب ج$$

ولو فرضنا وجود اقتصاد فى حالة متطورة أى توجد زيادة فى الاستثمار فهذه الزيادة فى الاستثمار تعنى زيادة فى الطلب وارتفاعا فى الاسعار بالنسبة للتكاليف أى بالنسبة للاجور باعتبار أن الاجور تكون عنصر الانتاج الوحيد فى أقتصاد مغلق . وسوف يترتب على ذلك ارتفاع فى حصة الارباح ، وبما أن الميل للادخار لدى اصحاب الارباح (أ) أكبر من الميل للادخار لدى أصحاب الاجور (ب) فسيرتفع الادخار الكلى بالقياس الى زيادة الاستثمار . عندئذ سيتحقق التوازن الاقتصادى العام نتيجة لتغير التوزيع وتحت تأثير ارتفاع الأسعار .

الا أن هذا القول يهمل كون الجماعات المنظمة تستطيع أن تراقب بشكل أو بآخر تغيرات التوزيع ، وذلك لانه عندما يضع اعضاء كل جماعة مطالبهم فأنهم يأخذون بعين الاعتبار ليس فقط اعلى دخل حقيقى حصلوا عليه فى الفترة الزمنية السابقة ، والذى يعتبرونه كحد ادنى لمعيشتهم ، وانما الدخل الذى حصلت عليه الجماعات القريبة منهم جغرافيا واجتماعيا أيضا وبناء على ذلك فأن تغييرات التوزيع التى وضعها الكينزيون الجدد لاجل الوصول الى التوازن الاقتصادى العام لا يمكن أن تتحقق الا بشرط عدم المساس بمصالح اية جماعة ذات قوة . وبمعنى آخر لا يمكن ان يوجد توازن الا فى حالة كون الجماعات المنظمة تنظيما قويا مقتنعة بالوضع الحالى لتوزيع الدخل القومى .

واذاسميناتوازن اجتماعى (الاستجابة الى مطالب الجماعات) عندئذنستطيع القول بأن التوازن الاقتصادى العام يفترض أو يتضمن التوازن الاجتماعى . وبتطوير وجهة نظر كالدور نستطيع القول أيضا بأن زيادة حصة الارباح التى تعتبر ضرورية لتمويل الاستثمارات لا يمكن أن تتحقق الا اذا لم تؤد الى أى انعكاس فعال من قبل الاجراء ، فاذا ادت زيادة الارباح بالنسبة للاجور الى ظهور مطاليب نقابية وبالتالى الى رفع مستوى الاجور فأن زيادة الادخار

المطلوبة لن تتحقق وسيستمر ارتفاع الاسعار .

ب) أن العمل المصحح للتوزيع يهدف الى تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى عن طريق المفاوضة بدلامن تركه يتحقق تلقائيا مما قديؤدى الى حدوث منازعات اجتماعية متعددة . وبهذا المعنى يكون تصحيح التوزيع أكثر شمولا وعمقا من سياسة تقليل الفوارق فى الدخول .

فهو أكثر شمولا لانه ليس بأتجاه واحد ، فمن الجائز أن يؤدى تصحيح التوزيع عند الاقتضاء الى خلق أو زيادة الفوارق فى الدخول اذا تبين أن ذلك ضرورى لمتابعة التطور الاقتصادى • وهو أكثر عمقا لانه يسمح باعادة النظر فى الفوارق الكبيرة بين الدخول ومن ثم فى كيفية التقليل منها بدون التعرض الى انعكاسات الجماعات التى تتمتع بقوة كبيرة ، تلك الانعكاسات التى قد تقضى على المنافع التى أعطيت الى الفئات الضعيفة اقتصاديا ، هذا بالاضافة الى أنه يمنع تدهور حالة ضحايا التضخم الاعتياديين[1] .

وأخيرا أن تصحيح التوزيع يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية أكثر فعالية من السياسات التقليدية لاعادة التوزيع .

وبعد أن بينا بايجاز الاغراض الاساسية التى تهدف سياسة الدخول الى تحقيقها ، ننتقل الآن الى بحث الاشكال الرئيسية لسياسة الدخول .

اشكال سياسة الدخول :

من المعروف فى الوقت الحاضر أن سياسة الدخول يجب أن تشمل كل أنواع الدخل وليس الاجور فقط وهذا المبدأ ناتج عن بعض الاعتبارات :

فمن ناحية نلاحظ أن مسئولية الدخول الاخرى غير الاجور بالنسبة للتضخم مسلم بها فى الوقت الحاضر ، وخير مثال على ذلك حالة الاقتصاد الغربى الذى يتضمن عدة قطاعات تفرض الاسعار فيها بشكل أو بأخر من قبل المنتجين وتكون

(1) H. Brochier, La Politique des Revenus et Plantification, Revue Economique, Novembre 1964, p. 880.

هذه الاسعار المفروضة عاملا من عوامل التضخم بالتكلفة وفى فروع الأنتاج المحمية بصفة خاصة يضيف المنتجون الزيادة التى تحصل فى تكاليف انتاجهم الى الاسعار حالا ، أما الانخفاض فى تكاليف الانتاج فلا ينعكس على الأسعار الا بشكل جزئى أو فى فترة زمنية لاحقة . هذا بالاضافة الى أن الوسطاء فى مختلف مراحل التوزيع يساهمو نفى رفع الاسعار . وقد بينت التجارب أن الدول التى يكون التضخم فيها قويا جدا هى الدول التى تكون فيها الطبقات المتوسطة المستقلة كبيرة والتى تكون فيها حصة الدخول غير الأجرية من الدخل القومى كبيرة أيضا[1] .

ومن ناحية ثانية يصعب فنيا ممارسة سياسة اجور فعالة بشكل منعزل عن بقية الدخول اذ لا يمكن وضع هدف واحد معين لتطور الاجور بدون الاخذ بعين الاعتبار كل ماله علاقة بتحديد التوازن العام فى نطاق اقتصاد متطور . وهكذا فأن تطور الاجور يرتبط بشكل او بآخر بمتطلبات الاستثمار وهذا يعنى أن تطور الاجور يرتبط الى حد ما بدخل رأس المال وبوسائل التمويل الذاتى . كذلك تعتمد زيادة الاجور من ناحية أخرى على مستوى اسعار سلع الاستهلاك أى الاسعار المطبقة فى قطاع التوزيع .

واذا كان لابد من وضع سياسة لجميع الدخول وليس للاجور فقط ، فأن هذا لا يعنى أنه يجب تطبيق نفس السياسة بالنسبة لها جميعا . لذا سوف ندرس :

أولا : سياسة الاجور

ثانيا : سياسة الدخول غيرالاجرية

أولا : اشكال سياسة الاجور :

يقترح عادة ويطبق احيانا شكلان لسياسة الاجور :

الشكل الاول : لسياسة الاجور يتضمن ربط الاجور بمتوسط الانتاجية الوطنية ويمكن تسميته « سياسة الاجور المركزية او الموحدة » .

R. Goetz - Girey, Salaires et inflation depuis la seconde guerre mondiale, Rapport au Congres des Economistes de lanque francaise. Revue d'economie politique, 1953 P. Bauchet, Evolution des salaires reels et structure economique, Revue economique, mai 1952.

أما الشكل الثاني : فيتضمن ربط الاجور بانتاجية القطاع او المشروع الخاص ويمكن تسميته « سياسة الأجور المختلفة » .

وسواء ما يتعلق بالشكل الاول أو الثانى فأن كلا منهما يصطدم بعقبات كبيرة ومن الجائز أن يفشل فى التطبيق وسوف نقوم الآن بشرح موجز لكل واحد منهما مع بيان أهم العقبات التى تواجههما عند التطبيق :

سياسة الاجور الموحدة :

والمقصود بهذه السياسة هو تحديد معدل معين واحد لزيادة الاجور بالنسبة لكل القطاعات وفروع الانتاج المختلفة ، فما هى النتائج التى ستترتب على هذا المعدل لزيادة الاجور ؟

سوف يترتب على ذلك انخفاض فى الاسعار فى القطاعات التى تكون فيها زيادة الانتاجية أكبر من معدل زيادة الاجور وارتفاع فى الاسعار فى القطاعات التى تكون فيها زيادة الانتاجية أقل من معدل زيادة الاجور ، وعندئذ سوف يعوض ارتفاع الاسعار فى قطاعات معينة بانخفاض الاسعار فى قطاعات أخرى . فاذا حسب معدل زيادة الاجور بشكل معقول فأن متوسط مستوى الاسعار يبقى ثابتا .

وقد جربت هذه السياسة وبمشاركة من النقابات فى بعض الدول الاوروبية[1] كذلك اخذ بها بعض خبراء منظمة السوق الاوروبية المشتركة كعلاج وحيد لظاهرة التضخم[2] .

بلا شك أن تقدير معدل معين لزيادة الاجور ليس من السهولة بمكان وبصورة عامة يؤخذ بعين الاعتبار ليس فقط الزيادة السنوية فى الأنتاج وانما كيفية مواجهة بعض الاستثمارات الاضافية وكذلك كيفية اشباع بعض الحاجات العامة

---

(1) ومن الدول التى طبقت هذه الطريقة نذكر على سبيل المثال لا الحصر : النرويج، السويد وهولندا الى عام ١٩٥٩ أنظر :

B. Zoetwes, Politique nationale des salaires, L'expérience des Pays-Bas, Revue Internationale du Travail, février 1955.

(2) Les problèms de la hausse des prix, O.E.C.E., Paris 1961, P. 53.

وبالاضافة الى هذه الاعتبارات ستواجهنا ، اذا اردنا تقدير معدل معين لزيادة الاجور ، عقبات عدة سواء فى سوق المنتجات او فى سوق المعمل :

أ) ففى سوق المنتجات غالبا ما يصعب الحصول على انخفاض حقيقى فى الاسعار فى فروع الانتاج ذات الانتاجية المرتفعة وذلك لان الفروع التى تحقق انتاجية عالية تضم بصورة عامة مشروعات ذات اهمية كبيرة تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا لانها غالبا ما تكون مشاريع احتكارية فبامكانها ليس فقط المحافظة على اسعارها وانما فرض سياسة مماثلة على كل المشروعات الاخرى وبما أن الاسعار فى فروع الانتاج الاخرى قابلة للارتفاع لذا سوف يبقى مستوى الاسعار العام فى اتجاه صعودى . وعندئذ يخشى من محذورين :

(١) الاول هو أن الفروع الاكثر انتاجية ستحصل على ايرادات عالية جدا بسبب كونها تتمتع بمركز احتكارى ، فزيادة الارباح فى هذه الفروع وثبات الارباح فى الفروع ذات الانتاجية المنخفضة التى تستطيع رفع اسعارها ، سوف يؤدى الى زيادة حصة الارباح من الدخل القومى .

(٢) أما المحذور الثانى فهو ان سياسة الاجور الموحدة تستند ضمنا على التفاوت فى الانتاجية بين القطاعات وبين المشروعات . فارتفاع ارباح بعض الفروع يزودها بموارد جديدة للتمويل الذاتى ويجعلها أكثر استقلالا عن سوق رأس المال وفى مأمن من بعض السياسات الائتمانية الطارئة اذن من الجائز أن يؤدى تطبيق سياسة الاجور هذه الى نتيجة غير مألوفة وهى التقليل من فعالية السياسة الاقتصادية العامة او التخطيط الاقتصادى .

ب) أما بالنسبة لسوق العمل فمن الممكن أن تؤدى الزيادة الموحدة فى الاجور الى القضاء على الدور الذى تلعبه التغيرات النسبية فى الاجور باعتبارها وسيلة من وسائل توزيع اليد العاملة وبالتالى تكون عقبة فى وجه التطور الاقتصادى . الا أنه فى الغالب تقبل الحكومات بعض الاستثناءات على تطبيق القاعدة العامة لصالح الاجراء الذين يعملون بشروط عمل قاسية أو من أجل التخلص من اوضاع غير عادلة ، كذلك من أجل جذب اليد العاملة الى فروع أنتاج معينة او ابعادها عن فروع أخرى .

فى الواقع أن التجربة أثبتت أن السياسة الموحدة للاجور لا تستطيع ان تغير من الاتجاهات الاساسية لسوق العمل . فعندما يوجد نقص فى اليد العاملة بصورة خاصة تستطيع هذه السياسة أن تحد من زيادة الاجور الحقيقية دون أن تمنعها من تجاوز معدل زيادة الانتاجية الوطنية . وفى وضع كهذا ليست زيادة الانتاجية هى التى تدفع بعض المشروعات على منح اجور عالية بل أن زيادة الانتاجية هذه قد تتطلب يدا عاملة اضافية او ذات مهارة خاصة فتضطر المشروعات عندئذ على دفع اجور عالية ، كذلك أن الاختلاف بين معدلات الاجور الاساسية والمبالغ التى تدفع بصورة فعلية للاجراء يتجه الى التوسع فى الاقتصاد الذى يتمتع بالتشغيل الكامل وهذه الظاهرة تعرف باسم (انحراف الاجور)[1] وتزداد اهميتها كلما كانت سياسة الاجور شديدة .

أن وضع السوق هذا يعرض ثبات مستوى الاسعار العا مللخطر ، وقد يؤدى الى تخفيض حصة الاجراء التى حددت عن طريق المساومة الجماعية وضمنت لكل العمال فى مشروع معين او فرع من فروع الانتاج او قد يؤدى الى زيادة هذه الحصة التى منحت من قبل المستخدمين (بكسر الدال) الى العمال الفرديين . ووضع السوق هذا يقلل من السلطة التعاقدية للمنظمات ويضعف منوظيفتها

فمن أجل التخلص من هذه النتائج المتباينة لسياسة الاجور الموحدة ظهرت أهمية تطبيق سياسة الاجور المختلفة .

سياسة الاجور المختلفة :

وتتضمن هذه السياسة ربط تطورات الاجور فى كل فرع من فروع الانتاج أو فى كل مشروع بتطورات الانتاجية فى ذلك الفرع أو فى ذلك المشروع ويترتب على ذلك أن زيادة الاجور تختلف من مشروع لآخر وهذه الزيادات المختلفة فى الاجور تعتبر الوسيلة الوحيدة التى يمكن أن تمنع مستوى الاسعار العام من

---

(١) ويطلق عليها فى الانجليزية (Wage-Drift) وفى الافرنسية (Derives des Salaires) انظر :

J. Robertson, Factory Wage structures and national agreements, Cambridge, 1960.

الارتفاع وتمنع أيضا زيادة الارباح على حساب الاجور .

ومع ذلك يوجد اعتراضان على هذه السياسة :

أ) أن من النتائج التى يمكن أن تترتب على سياسة الاجور المختلفة هو القضاء على احد المقومات الاساسية للتطور الاقتصادى فاذا كانت الزيادة فى الاجور تعتمد على الزيادة فى الانتاجية فأنحصة تكلفة العمل من التكلفة الكليةتبقىثابتة والارباح لم تعد مهددة بأرتفاع سريع للأجور ، وبذلك يختفى احد المقومات الاساسية لتجديد المشاريع ولتحسين الانتاجية نفسها .

أن هذه النتيجة التى كان من الممكن أن تظهر فى المشروعات الاكثر انتاجية عند تطبيق سياسة الاجور الموحدة نراها تمتد الى الاقتصاد بمجموعه بعد تطبيق سياسة الاجور المختلفة مهما كان وضع سوق العمل .

(١) اذا كانت تنقلات العمال قليلة الوقوع اما بسبب كون التشغيل الكامل لم يتحقق بعد وان الاجراء يترددون فى تغيير المشروع أو فرع الانتاج الذى يعملون فيه أو لاى سبب آخر سواء كان نفسانيا أو يتعلق بشروط العمل فان المشاريع الاكثر انتاجية من غيرها لا تستطيع انتزاع الا عدد قليل من الايدى العاملة من المشاريع الاقل انتاجية بالرغم من الاختلاف الكبير فى الدخول الناجم عن ربط الاجور بانتاجية كل فرع من فروع الانتاج .

أن السبب فى بقاء القطاع الذى يتميز بانتاجية منخفضة بالرغم من وجود قطاع آخريتميز بأنتاجيةمرتفعة يعودالىاستمرار وجود الاجور المنخفضةالتى تساعد على الاحتفاظ بوسائل الانتاج القديمة وفى نفس الوقت لم تعد هناك مطالب موحدة لعمال القطاعين مما يضعف عمل النقابات .

(٢) أما اذا كانت تنقلات العمال كثيرة الوقوع ، كما هو الحال فى فترة التشغيل الكامل وذلك بسبب الاختلاف فى الاجور بين فروع الانتاج مما يؤدى الى انتقال العمال من الفروع ذات الاجور المنخفضة الى الفروع ذات الاجور المرتفعة . وسيترتب على ذلك أن فروع الانتاج الأخيرة تستطيع أن تحصل على ما تحتاج من اليد العاملة بدون أية صعوبة ، أما فروع الانتاج ذات الاجور المنخفضة التى تزداد

فيها الانتاجية بشكل بطيء فأنها تقاسى من ندرة اليد العاملة وبصورة خاصة اليد العاملة الماهرة مما يؤدى الى تخلف انتاجها لعدم استطاعتها استخدام وسائل الانتاج الحديثة . ومن اجل تخطى هذه العقبات يجب عليها أن ترفع من اجورها بصورة اسرع من انتاجيتها أى يجب عليها الا تقيد زيادة أجورها بانتاجيتها .

وبما أن فروع الانتا جالتى تتميز بأنتاجية عالية تستطيع الاستفادة من تهافت اليد العاملة عليها فتمارس سياسة مغاكسة لتلك التى تمارسها فروع الانتاج التى تتميز بأنتاجية منخفضة أى أنها لا تزيد اجورها بقدر زيادة أنتاجيتها فسيترتب على ذلك انقطاع العلاقة التى تربط بين (الانتاجية والاجور) وتفشل سياسة الاجور المختلفة ويتعرض ثبات الاسعار للخطر .

ب) ويمكن الاعتراض كذلك على سياسة الاجور المختلفة من ناحية كونها غير قادرة على ضمان ثبات الاسعار . فى الواقع أن الاجراء الذين يعملون فى القطاع الاكثر انتاجية لا يخصصون كل دخلهم الاضافى الى القيام بمشتريات من نفس هذا القطاع بل يخصص جزء من هذا الدخل الاضافى لشراء السلع المنتجة فى القطاع الاقل انتاجية ، وبالعكس أن الاجراء الذين يعملون فى هذا القطاع الاقل انتاجية والذين لا تزداد اجورهم الا ببطء لا يستطيعون القيام بطلب مماثل لشراء السلع المنتجة فى القطاعات الاكثر انتاجية . ويترتب على ذلك أن فروع الانتاج ذات الانتاجية المنخفضة ستجد نفسها امام طلب متزايد على منتجاتها ولا تستطيع مواجهة ذلك الطلب بسبب نقص اليد العاملة لديها حيث أن التفاوت فى الاجور جعل العمال يتجهون الى فروع الانتاج ذات الانتاجية العالية وسوف يؤدى هذا الوضع الى ظهور ارتفاع فى الاسعار فى الفروع التى تتميز بأنتاجية منخفضة بالاضافة الى مطالبة العمال فى هذه الفروع بزيادة اجورهم اذ يرون أنه ليس من العدالة أن تبقى اجورهم منخفضة بالنسبة لاجور العمال الذين يعملون فى فروع الانتاج التى تتميز باتتاجية مرتفعة وهكذا سيتجه متوسط مستوى الاسعار والاجور نحو الارتفاع حالا أو فى المستقبل فى القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة .

وفى هذه الحالة ومن أجل أن يبقى مستوى الاسعار العام ثابتا يجب أن تنخفض الاجور والاسعار فى القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة نتيجة لوجود فائض

فى الايدى العاملة فى هذه القطاعات ولعدم كفاية الطلب على منتجات هذه القطاعات وعندئذ نلتقى هنا بنفس المشكلة التى اثيرت بالنسبة لسياسة الاجور الموحدة .

فهل من الضرورى اذن أن تتدخل السلطة لغرض الحصول على انخفـاض حقيقى فى الاسعار ؟

ثانيا : اشكال سياسة الدخول غير الاجرية :

تتكون هذه الدخول من مجموعة متباينة (ارباح الشركات ، دخول المنظمين الفرديين والمستثمرين الزراعيين ، الايجارات ، الفوائد وغيرها) ونسبتها تتراوح ما بين ٢٥ الى ٤٠٪ من الدخـل القومى فى كثير من الدول ويمكن مراقبة تطورهـا باستخدام احدى الوسيلتين التاليتين :

أ) الاولى وهى غير مباشرة اذ أنها تعمل على مراقبة تطور هذه الدخول عـن طريق ممارسة سياسة معينة للاسعار وذلك لان الدخول غير الاجرية بصورة عامة والارباح بصفة خاصة تتحدد بموجب اسعار بيع المنتجات ومن المستحسن تطبيق سياسة دائمية للاسعار لانه لا يمكن أن ندرك بالضبط النتائج التى ستترتب على الخطط الدورية لتثبيت الاسعار. وتعتبر سياسة الاسعار الدائمية اسهل وسيلة مكملة لسياسة الاجور فمعرفة تطور الاسعار ليس فقط اسهـل من معرفة تطور الدخول غير الاجرية وانما اذا اريد الاحتفاظ بمعدل معين لزيادة الدخول فى حدود معدل زيادة الانتاج واذا طبق هذا المبدأ على الاجور فأن تطبيقه على الدخول غير الاجرية يعتمد على ثبات الاسعار .
والطريقة التى يجب اتباعها للمحافظة على ثبات المستوى العـام للاسعار هى خفض الاسعار فى القطاعات التى يكون معدل زيادة الانتاجية فيها اعلى من متوسط الانتاجية الوطنية والسماح بزيادة الاسعار فقط فى القطاعات التى يكون معدل زيادة الانتاجية فيها أقل من المتوسط الوطنى .

أن العمل على تطبيق سياسة فعالة للاسعار يتم بوسائل متعددة ومتباينة تذهب الى حد التدخل المباشر فى تكوين الاسعار . الا أن اختيار أية وسيلة من وسائل التدخل الحكومى ليس من السهولة بمكان بالنظر لكون هـذه

الوسائل تثير مشاكل مبدئية من ناحية ومشاكل تطبيقية من ناحية ثانية .

ب) وبالاضافة الى سياسة الاسعار يمكن مراقبة تطور الدخول غير الاجرية بشكل مباشر واتخاذ ما يلزم من اجراءات لغرض تصحيح أى انحراف يحصل فى تطور هذه الدخول ، ومن جملة الاجراءات التى يمكن اتخاذها بهذا الصدد الاجراءات المالية . ففى بعض الدول مثلا تستخدم الضرائب كوسيلة من وسائل الحد من الزيادة الفاحشة فى الارباح الا أن سياسة الدخول اذا ادت الى اقتطاع جزء مهم من الارباح فأن النتيجة التى ستترتب على ذلك هى خفض الادخار وبالتالى تحديد الموارد الضرورية لتكوين رأس المال ولهذا فأن أى عمل مباشر بالنسبة للدخول قد يثير مشاكل واسعة النطاق[1] فهل تصطدم سياسة الدخول بمتناقضات يصعب التغلب عليها ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادى الذى تختطه كل دولة لنفسها .

---

(1) انظر « ليكايون » المرجع السالف الذكر ، ص ـ ٥٠ وما بعده .